الفلاحة كأحد مرتكزات التنمية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي –دراسة تحليلية–

Agriculture as one of the pillars of agricultural development in achieving food security in the Arab world - An analytical study

ملعب سليمة [1]، بن فريحة نجاة [2]

[1] جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر ، الجزائر ، s.melab@univ-dbkm.dz

[2] جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ، الجزائر ، nadjet.benfreiha@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 2026/06/03 تاريخ القبول: 2026/09/01 تاريخ النشر: 2026/09/15

ملخص:

نظرا للدور الهام الذي باتت تلعبه التنمية الفلاحية في اقتصاديات البلدان العربية والأجنبية، ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل للسكان لاسيما في المناطق الريفية، فان زيادة الإنتاج الزراعي تؤدي الى رفع نصيب الفرد من الناتج الزراعي. ولذلك ترتبط التنمية الفلاحية بزيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا، في حين تتحكم الظروف المناخية والبيئية ونوعية الموارد الزراعية في آفاق التوسع في المساحة المحصولية وزيادة الإنتاج الزراعي، كما تشكل الموارد المائية أهم العوامل المحددة لاستراتيجيات التنمية الفلاحية .

ولتحقيق الأمن الغذائي والوصول الى الاكتفاء الذاتي أصبح لزاما على الدول العربية استخدام التنمية الفلاحية، ومن خلال هذاه الدراسة هدفنا للاشارة الى السياسات العربية التي تساهم في رفع الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء من خلال رفع الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي، جذب الاستثمارات الفلاحية، توفير النقص للسلع الغذائية الأساسية عن طريق الاستيراد وتبيان مدى مساهمة التنمية الفلاحية في الموازنة بين قيمتي الصادرات والواردات للسلع الغذائية. ومن أهم ما توصلنا اليه هو أن التنمية الريفية تعمل على رفع المستوى المعيشي لسكان الريف في الوطن العربي من خلال توفير مناصب عمل ورفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمة الناتج الزراعي به.

كلمات مفتاحية: التنمية الفلاحية ؛ الأمن الغذائي ؛ الانتاج الزراعي ؛ السلع الغذائية؛ الناتج الاجمالي.

تصنيفات JEL : Q13 ؛ Q18 ؛ O13؛ L66 ؛ O47.

Abstract:

Given the important role agricultural development now plays in Arab and foreign economies, and its contribution to food security and job creation, especially in rural areas, increased production raises per capita agricultural output. Thus, agricultural development is linked to increasing production quantitatively and qualitatively, while climatic and environmental conditions and resource quality govern expansion prospects. Water resources are the most critical factor shaping agricultural strategies. To achieve food security and self-sufficiency, Arab countries must pursue agricultural development. This study highlights Arab policies that raise production and food supply through increased government spending, attracting investments, covering food deficits via

المؤلف المرسل: ملعب سليمة

imports, and balancing food trade. Key findings show rural development raises living standards by creating jobs and increasing per capita GDP.
Keywords: Agricultural development; Food security; Agricultural production ; Food commodities ; gross domestic product.
Jel Classification Codes: Q13 ; Q18 ; O13; L66 ; O47.

1. مقدمة:

يطمح الوطن العربي إلى تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية وخاصة الأساسية منها وهذا باتخاذ استراتيجيات تنموية في قطاع الفلاحة، خاصة مع ما عرفته مشكلة الغذاء التي باتت تعصف بكثير من الدول بسبب الصراعات والحروب من جهة وتغيرات المناخ من جهة أخرى بما أثر سلبا على حركة الصادرات والواردات الغذائية، والتي أدت إلى انخفاض المخزون من المواد الغذائية وبالتالي التأثير على استدامة الغذاء وإنتاجه.

وباعتبار القطاع الزراعي واحدا من أهم القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي، فهو مصدر مهم لتوفير الغذاء وما يتبعه من تحقيق أمن غذائي، ومساهمته الكبيرة في الحد من البطالة والدفع بالنمو الاقتصادي من خلال دفع عجلة التنمية الفلاحية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على المفاهيم المتعلقة بالتنمية الفلاحية والأمن الغذائي، والاشارة إلى الامكانيات الزراعية للوطن العربي وتحديد واقع التنمية الفلاحية به، واستعراض أهم إنجازات التنمية الفلاحية من خلال قطاع الزراعة في توفير السلع الغذائية ورفع نصيب الفرد منه ومدى مساهمة لناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومدى تأثر نصيب الفرد بذلك،وكذلك مدى مساهمة التنمية في قطاع الفلاحة في توفير فرص عمل وتحسين الوضعية لسكان الريف بالوطن العربي.

_اشكالية الدراسة :

نحاول في هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: **ما واقع الإمكانيات الزراعية في الوطن العربي، وما مدى مساهمة التنمية الفلاحية في تحقيق لأمن الغذائي بالمنطقة؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تم التطرق إلى:

1- مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها.
2- مفهوم الأمن الغذائي ووسائل تحقيقه.
3- واقع التنمية الفلاحية في الوطن العربي.
4- مدى تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي.

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا طرح الفرضية الرئيسية التالية: **"على الرغم من امتلاك الوطن العربي لإمكانيات زراعية كبيرة، غير أن مساهمة التنمية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي العربي والوصول للاكتفاء الذاتي ما تزال دون المطلوب نظرا للتحديات التي تعصف بالهيكلة والمناخ العربي".**

وتندرج ضمنها فرضيات فرعية نوجزها فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** يتوفر الوطن العربي على موارد طبيعية وبشرية، غير أن التنمية الفلاحية تعاني من عدم الاستغلال الأمثل للطاقات المتوفرة من أراضي صالحة للزراعةوكذا استخدامات التكنولوجيا الحديثة بما يؤدي إلى تفاوتات كبيرة في التنمية بين الدول العربية.
- **الفرضية الثانية:** يشهد الوطن العربي تطورا في مستويات التنمية الفلاحية لرفع مستويات الأمن الغذائي تقليص الفجوة الغذائية.

• **الفرضية الثالثة:** إن تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي يعتمد على الاستيراد والتبعية للخارج،وكذا غياب التنسيق الزراعي بين الدول العربية.

_أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في:

-كونها تتعرض لموضوع يحتل حاليا أهمية كبيرة ويعتبر هدفا من أهداف التنمية المستدامة المعلنة.

-انخفاض مخزون السلع الغذائية الأساسية لبعض الدول العربية ومدى تأثير ذلك على نصيب الفرد من الاستهلاك.

-تأثيرات التنمية الفلاحية على قطاعات مختلفة اقتصادية واجتماعية تمثلت في الرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذا توفير فرص العمل والرفع من الإنتاج الزراعي للسلع الأساسية والقضاء على الجوع.

واعتمدنا في دراستنا على **المنهج الوصفي التحليلي** المناسب لهذه الدراسة وهذا من خلال جمع البيانات والإحصائيات وتحليليها..

2. الإطار النظري للتنمية الفلاحية والأمن الغذائي

ونبين من خلاله أهم النقاط المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية، كما يلي:

1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم. (أمين حمدان، 1999، صفحة 16)

وحسب منظمة الأغذية والزراعة يعني الأمن الغذائي حصول جميع السكان في جميع الأوقات على أغذية كافية، مأمونة ومغذية تلبي حاجاتهم الغذائية اللازمة لكي يعيشوا حياة نشطة وصحية، ويتضمن التعريف ثلاث أبعاد للأمن الغذائي هي: (زيري، 2010، صفحة 82)

-توفير إمدادات الغذاء بالكميات والنوعيات المطلوبة.

-استقرار وانتظام هذه الإمدادات.

-إمكانية حصول المواطنين عليها في الوقت المناسب.

وتعرفه كذلك المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أنه: إنتاج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء بالكميات المتوازنة وبطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية وأن تكون تنافسية. (بكدي و حمدي باشا، 2016، صفحة 36)

ويمكن تلخيص أنواع الأمن الغذائي في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: أنواع الأمن الغذائي

	الأمن الغذائي المزمن: طويل الأجل أو الثابت	**الأمن الغذائي المؤقت: قصير الأجل أو مؤقت.**
يحدث عندما:	عدم قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الغذائية على مدى فترة طويلة من الزمن.	يكون هناك انخفاض مفاجئ في القدرة على إنتاج الغذاء، أو في الحصول على ما يكفي للحفاظ على حالة التغذية جيدة.
ينتج عندما:	حدوث فترة طويلة من الفقر، الافتقار إلى السلع، عدم كفاية فرص الوصول للموارد الإنتاجية والمالية.	الصدمات والتقلبات القصيرة الأجل في توافر إمكانيات الحصول على الغذاء، والتي تشمل التغيرات السنوية في إنتاج المواد الغذائية المحلية داخل الأسر.
يمكن التغلب	التدابير النموذجية للتنمية على المدى الطويل والتي تستخدم	إن عدم القدرة على التنبؤ تجعل من الصعب التخطيط والبرمجة

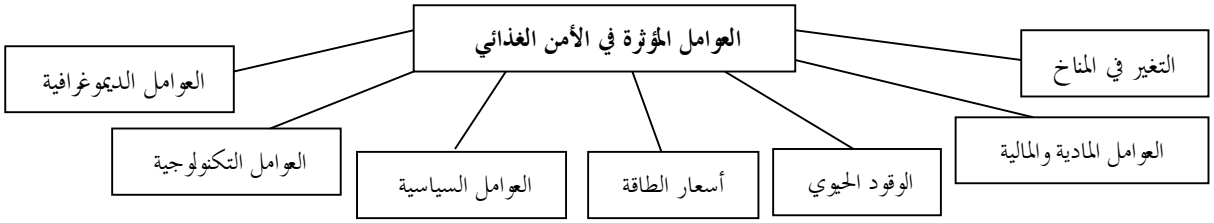
عليه من خلال:	أيضا لمعالجة مشاكل الفقر (مثل التعليم والحصول على الموارد الإنتاجية مثل الائتمان) الشعوب التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تحتاج إلى الوصول المباشر للغذاء من أجل زيادة طاقاتهم الإنتاجية.	وتتطلب مهارات وأنواع مختلفة من التدخلات، بما في ذلك برامج الإنذار المبكر وبرامج شبكات الأمان.

المصدر: (حمدي باشا و محاجبية، 2014، صفحة 07)

2.2. 1. العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي:

هناك العديد من العوامل والتي حددها الاقتصاديون المؤثرة في الأمن الغذائي والتي يمكننا تبيينها من خلال التالي:

الشكل رقم 01: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي



المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على: (دبار، 2019، الصفحات 41-44)

2.2.2 العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي:

لقد حاولت الكثير من المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية للتصدي لمشكلة الغذاء ومحاولة وضع أسس عملية ناجحة لحلها، ونذكر من أهم هذه المنظمات: (دبار، 2019، صفحة 45)

– **منظمة الغذاء والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة (FAO)**: وبشكل عام يمكن إيجاز الأدوار التي تقوم بها المنظمة في الوطن العربي لتحقيق برامج الأمن الغذائي وهي :

- مساعدة الحكومات العربية في وضع سياسات المعونة الغذائية على المدى القصير والطويل.
- متابعة الحكومات في ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها كل من مجلس "برنامج الغذاء "والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الغذاء والزراعة.
- تنظيم ملتقيات للحكومات بشأن التشاور مع مختلف الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك للإطلاع على البرامج والتجارب لكل الدول.

–**برنامج الغذاء العالمي**: صدر هذا البرنامج عن منظمة الأغذية الزراعية التابعة للأمم المتحدة (**FAO**) سنة 1962 ومن أهدافه:

- تشجيع الإنتاج الزراعي.
- تحسين الوضع الغذائي في الدول الفقيرة.
- الاحتفاظ باحتياطي غذائي لمساعدة الدول الفقيرة.

–**مجلس الغذاء العالمي**: نادي هذا المجلس بالاحتفاظ باحتياطي غذائي استراتيجي بغرض تقديم المساعدة للدول الفقيرة تحت الامتيازات التالية:

- ضرورة دعم و إقامة الاحتياطي الغذائي، فمن برنامج التنمية الوطنية للدول المعنية.
- على الدول المعنية أن تكون قادرة على إدارة هذا المخزون والسيطرة على حالات الطوارئ المحتملة.
- تقديم مساعدات التنمية لتطوير الإنتاج الفلاحي.

–الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد): وهووكالة متخصصة منوكالات الأمم المتحدة، تقدم الدعم للسكان الفقراء في الدول النامية كصغار المزارعين والرعاة الرجال والنساء والجماعات الأخرى الأكثر فقرا من سكان الريف، وقد حقق الصندوق مهمته في رفع مستوى الإنتاج الغذائي لهؤلاء السكان وتحسين تغذيتهم والتحقق من مستوى الفقر وذلك من خلال تحويل المشاريع التي تزيد من مستويات دخولهم.

–المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (SCARDA): يقوم المركز بخدمة العالم النامي لتحسين مختلف المجالات الزراعية كما يعمل على خدمة البلدان النامية في المناطق الجافة في مجال تحسين كفاءة استعمال المياه، وتطوير البحوث والتدريب كما انه يعمل على زيادة الإنتاجية والإنتاج وتحسين نوعية الأغذية، مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية المحلية .

–المعهد لدولي لبحوث سياسات الأغذية (IFPRI): تتمثل مهمة المعهد في تحديد وتحليل الاستراتيجيات والسياسات القطرية والدولية البديلة، الرامية إلى تلبية الاحتياجات الغذائية في الدول النامية على أساس مستدام معتركيز خاص على بلدان الدخل المنخفض والسكان الفقراء والإدارة السلمية لقاعدة الموارد الطبيعية التي تدعم الزراعة.

–فرقة العمل الريفية المستوى التابعة للأمم المتحدة: أدى الارتفاع الكبير في أسعار الأغذية في العالم والأزمة المترتبة عليه إلى قيام مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة في أفريل 8002 بإنشاء فرقة رفيعة المستوى معنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم التي يترأسها الأمين العام للأمم المتحدة، وقد ضمت هذه الفرقة الرفيعة المستوى، كلا من رؤساءوكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن الجهات المعنية في أمانة الأمم المتحدة والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، وتمثل الهدف الأساسي من إنشاء هذه الفرقة هو تحقيق الأمن الغذائي في العالم برؤية شاملة وموحدة، وهذا من خلال وضع خطة عمل ذات أولويات ولتنسيق لتنفيذها.

–المنظمة العربية للتنمية الزراعية: اتفقت الدول العربية على إنشاء منظمة عربية متخصصة في مجالات التنمية الزراعية لإيجاد إطار وآلية لتنمية الروابط وتنسيق التعاون الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي والتكامل الزراعي العربي، واتخذت المنظمة من الخرطوم عاصمة جمهورية السودان مقرا لها، تكمن الأهداف الإستراتيجية للمنظمة في الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة عالية في استخدام الموارد القادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي من خلال:

- انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية.
- تنسيق السياسات الزراعية العربية المشتركة.
- زيادة القدرة على توفير الغذاء والأمن للسكان.
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية.
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

_ الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي: هي مؤسسة مالية تهدف إلى:

- المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي العربي.
- تنمية الموارد الزراعية في لدول الاعضاء مع مراعاة توفير أكبر قدر من المواد الغذائية.
- زيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين الدول الاعضاء.

2.2 مفهوم التنمية الريفية:

تعرف على أنها: استراتيجية متكاملة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي، وبذلك فإنها تشمل بالإضافة إلى لتنمية الزراعية تنمية مختلف نواحي المجتمع الريفي وتساهم التنمية الريفية في تطوير الانسان الريفي ليصبح أكثر قدرة واقبالا وفهما للعمل،

وتحقيق تنمية ريفية زراعية قادرة على الابقاء الاستقرار والحياة بدون الاضرار بالبيئة والموارد الطبيعية من ماء وأرض وكائنات حية وبناء اجتماعي في المنطقة. (عمرون، 2017، صفحة 1097)

1.2.2 أهداف التنمية الريفية: ويمكنا الاشارة اليها في النقاط التالية: (الشمايلية، 2020، صفحة 4)

- الاستفادة من كافة الأراضي الصالحة للزراعة، والتي تساهم في توفير العديد من الموارد الطبيعية التي تقدم لدعم للتنمية الريفية.
- البحث عن أفضل الوسائل التي تساعد على تحسين الحياة في الريف.
- توفير الحاجات الأساسية للسكان في المناطق الريفية، ورفع مستوى معيشتهم.
- المساهمة في توفير الدعم الاقتصادي للريف، والذي يساعد على التقليل من انتشار الفقر بين السكان.
- العمل على توفير المؤسسات التعليمية العامة في المناطق الريفية، والتي تساعد على القضاء على الأمية.

2.2.2 وسائل تفعيل التنمية الريفية: ونشير اليها في النقاط التالية: (الشمايلية، 2020، صفحة 8)

- توجيه السياسات الحكومية للاهتمامِ بالتنمية الريفية: وتقديم الدعمِ الكامل من أجل نجاحها في تحقيق أهدافها.
- تعيين هيئة إداريّة من سكان الريف: والتي تعمل على إدارة الشؤون المحلية والعامة في المجتمع الريفي، ومن الأمثلة على هذه الهيئات الإدارية: مجلس البلدية.
- تخصيص منحة مالية تمويلية للريف: تساهم في دعم اقتصاده وتنميته في كافة المجالات العامة.
- العمل على إنشاء مؤسسات القطاع العام في الريف: التي تهتم بمتابعة مجالات محددة في مجتمع الريف، مثل: المؤسسات الزراعية التي توفر الدعم للمزارعين.
- دعم دور الهيئات الخاصة والدولية: وذلك من خلال تأسيس فروع لها في الريف، ويساهم ذلك في توفير مجموعة من الخدمات لسكان الريف، مثل: الملاعب الرياضية، والمكتبات العامة، والمراكز الصحية، وغيرها.

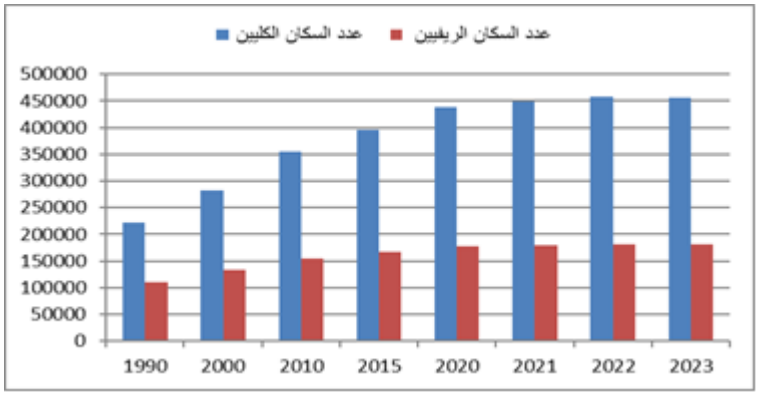
3. المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي

ومن خلال هذه النقطة نستعرض أهم المؤشرات للتنمية الريفية بالتطرق إلى الموارد الزراعية واليد العاملة في القطاع الفلاحي ومدى مساهمة التنمية الريفية في تحسين الوضع الاجتماعي لسكان الريف في الوطن العربي،وكذا مساهمة الناتج الزراعي في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي.

1.3 تطورات سكان الريف في الوطن العربي:

عرف العالم العربي تطورات في عدد السكان والتي عرفت تناميا كبرا في السنوت الاخيرة وصولا إلى 455.9 مليون نسمة عام 2023 بأكثر من ضعف العدد لعام 1990 حيث بلغ إجمالي السكان في العالم العربي 222.65 مليون نسمة، وهذا راجع إلى التطورات التي عرفتها الدول العربية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، هذا وتعرف المجتمعات العربية نسبة مرتفعة لسكان الريف حيث بلغ سكان الريف لعام 1990 في العالم العربي 110.45 مليون نسمة ليرتفع إلى 180.9 مليون نسمة عام 2023 مع انخفاض في النسبة بالنسبة لإجمالي السكان يرجع هذا إلى التطور الذي شهدته المدن في مختلف القطاعات وما عرفته من تنوع في القطاعات الاقتصادية مما سمح بخلق وظائف وفرص للعمل المتاحة حيث سجلت نسبة سكان الريف لإجمالي السكان 49.6% عام 1990 لينخفض إلى 40.5% عام 2020 ويستمر الانخفاض إلى 39.76% عام 2023 وهذا لانخفاض البيئة الاقتصادية في الريف وتدني مستويات الخدمات الصحية والاجتماعية بها، رغم ما تبذله المجتمعات العربية من جهود في برامج التنمية الريفية والساعية إلى الحد من ظاهرة لهجرة الريفيةوكذا تحسين ظروف المعيشة ويمثل الشكل الموالي تطورات سكان الريف في العام العربي مقارنة بإجمالي السكان.

الشكل رقم 02: تطورات نسبة سكان الريف في العالم العربي خلال الفترة (1990-2023) (ألف نسمة)

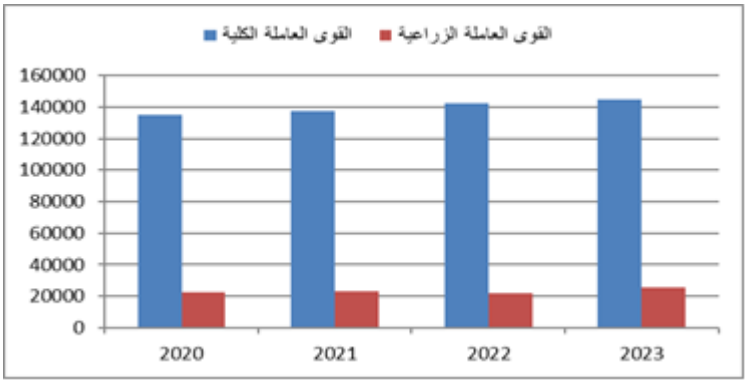


المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023)

2.3 القوى العاملة في الزراعة في الوطن العربي:

تعرف نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الوطن العربي تفاوتات بين الدول حيث ترتفع نسبة العاملين لزراعيين في بلدان كالسودان واليمن وتنخفض في بلدان ذات تطورات في القطاعات الاقتصادية كالإمارات وقطر والسعودية ...الخ، حيث بلغ حجم القوى العاملة في الزراعة 25400 نسمة لعام 2023 مقارنة بـ 145142.8 نسمة لإجمالي القوى العاملة من نفس السنة أي بنسبة قدرها 17.5%، حيث شهدت القوى العاملة في الزراعة ارتفاعا خلال الفترة 2020-2021 لتنخفض إلى 21589.45 نسمة عام 2022 أي بنسبة 15.18% من القوى العاملة الكلية حيث بلغت نسبة العاملين في الزراعة لعام 2020 نسبة إلى العمالة الكلية 16.43% ويمثل الشكل الموالي القوى العاملة في الزراعة في الوطن العربي خلال الفترة 2020-2023.

الشكل رقم 03: القوى العاملة الكلية والزراعية في الوطن العربي (2020-2023) (ألف نسمة)



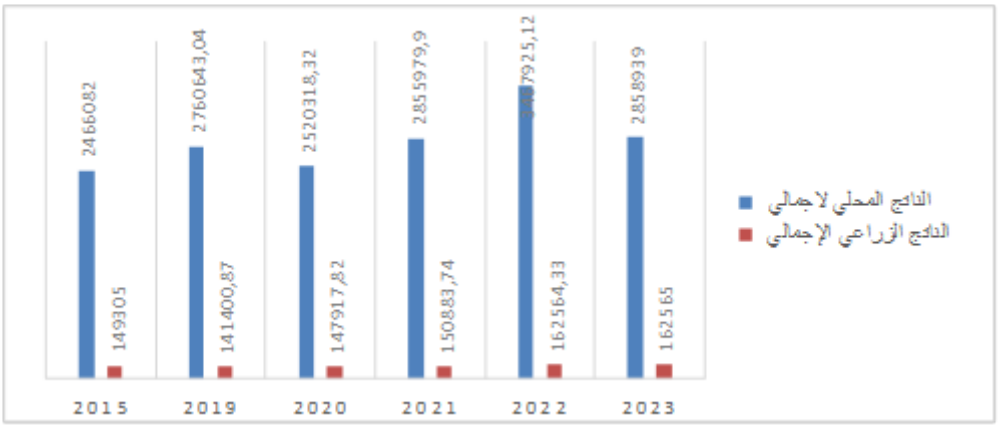
المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023)

3.3 مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي (الناتج الزراعي):

عرف الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي ارتفاعات وانخفاضات على مدى السنوات من 2015-2023 وبلغ أعلى قيمة له بـ 346.7 مليار دولار عام 2023 وأدنى قيمة له بـ 246.6 مليار دولار أمريكي عام 2015 ، وشهد عام 2023 تراجعا ملحوظا في قيمة الناتج المحلي الاجمالي والذي قدر بـ 285.8 مليار دولار أمريكي، صحبه تغيرات في الناتج الزراعي الاجمالي بنمو قدر بـ 1.1% من عام 2015 إلى 2023 حيث سجل الناتج الاجمالي الزراعي أكبر مستوياته عام 2023 بـ 162.5 مليون دولار منتقلا من 149 مليون دولار عام 2015 ليشهد أدنى مستوياته عام 2019 بـ 141.4 مليون دولار ويرجع إلى ما مر به العالم والوطن العربي من جائحة كورونا،وكان تراجع الناتج الزراعي في الوطن العربي متباينا بين الدول خاصة الدول التي تعاني الفقر والحروب كاليمن وموريتانيا

والدول ذات النمو المنخفض، ويوضح الشكل التالي مساهمة كل من الناتج المحلي الاجمالي والزراعي في الطن العربي خلال الفترة 2015-2023.

الشكل رقم 04: مساهمة الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي في الوطن العربي (مليون دولار أمريكي)



المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023).

ويمثل الجدول التالي نسبة النتاج الزراعي إلى الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي من 2015-2023، حيث شهدت النسبة ارتفاعا من 6.1 عام 2015 إلى 6.5 عام 2021 لتشهد انخفاض سجل 6 عام 2022 و5.7 عام 2023 وسجلت نسبة التغير 1.1 بين عامي 2015 و2023، ونسبة -5.2 بين عامي 2022-2023 ويمكن تفسير ذلك بتأثر العديد من الدول بالحروب كالسودان الذي عرف فيها الناتج الزرعي تراجعا قدر بـ 41%وكذلك تسببت حرب غزة في تراجع الناتج الزراعي الفلسطيني بـ 11.5%،وكذلك ما تسبب تغيرات المناخ من جفاف مس العديد من الدول العربية كتونس الذي سجل التراجع بها نسبة 11%.

الجدول رقم 02: نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي (2015-2023)

السنوات	2015	2020	2021	2022	2023
النسبة	6.1	6.7	6.5	6	5.7

المصدر: (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2024، صفحة 86)

4.3 متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي :

عرف مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الطن العربي تصاعدا في العديد من الدول مما يعكس أهميته الاقتصادية على مستوى الفرد، وحتى مع انخفاض الناتج الزراعي في الوطن العربي في عامي 2022 و2023 فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي شهد ارتفاعا وصل إلى 355.04 و371 دولار أمريكي على التوالي، وتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

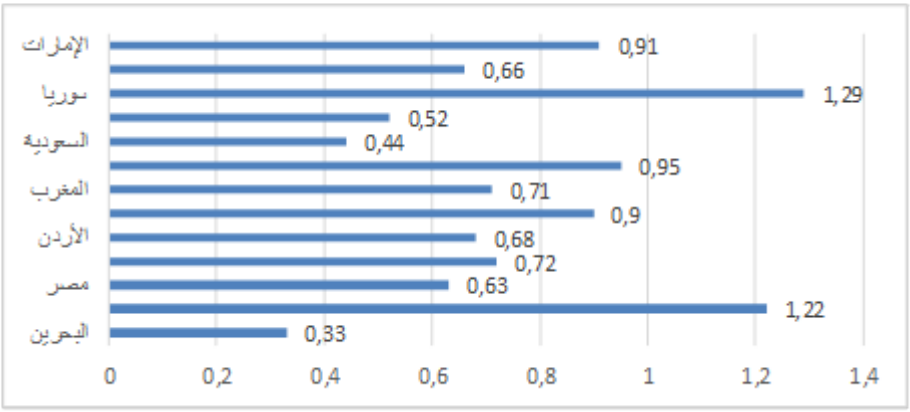
الدولة	متوسط نصيب ألفرد من الناتج المحلي الإجمالي			متوسط نصيب ألفرد من الناتج الزراعي		
	2020	2021	2022	2020	2021	2022
الأردن	4043,79	3959,2	4198,56	210,37	187,47	196,03
الإمارات	36284,55	43295,39	53707,98	333,31	379,81	442,41
البحرين	22587,53	26562,97	30146,51	64,93	78,11	87,84
تونس	3355,42	3864,25	3737,52	393,91	532,14	366,33
الجزائر	3337,6	3700,32	4273,92	469,07	450,54	545,59

جزر القمر	1420,65	1631,48	1489,75	521,39	609,13	540,68
جيبوتي	3465,04	3348,01	3571,82	44,42	39,41	45,89
السعودية	20110,32	23185,87	30436,28	515,34	535,94	732,25
السودان	1415,24	453,05	783,57	302,87	89,36	157,67
سوريا	889,82	924,71	840,48	183,28	190,45	294,74
الصومال	117,86	447	592,13	62,32	236,34	313,08
العراق	4145,86	4686,13	5937,2	244,36	188,72	169,29
عمان	14141,4	19481,33	22688,25	318,08	413,16	475,67
فلسطين	3050,39	3513,62	3640,31	218,1	251,99	248,42
قطر	52360,7	67207,53	87974,17	150,04	200,62	224,38
الكويت	23734,04	31513,36	41079,48	108,58	135,44	174,15
لبنان	9310,16	6784,8	7159,37	233,16	275,92	322,13
ليبيا	4242,77	5791,25	5950,55	174,66	224,38	234,81
مصر	3634,93	3939,61	3950,65	418,32	473,78	432,43
المغرب	3145,64	3896,01	3494,92	367,48	468,92	361,08
موريتانيا	1702,49	2166,04	2321,97	343,69	402,42	434,87
اليمن	937,38	301,59	326,65	180,69	57,95	63,01
الوطن العربي	**5750,87**	**6359,09**	**7573,87**	**337,52**	**335,96**	**355,04**

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023).

من خلال الجدول نلحظ تفاوت في متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية حيث سجلت السعودية أعلى متوسط لنصيب الفرد من الناتج الزراعي عربيا بـ 732.25 دولار أمريكي عام 2022، وشهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تزايدا بلغ 30436 دولار امريكي عام 2022 محتلة بذلك السعودية الرتبة الثالثة بعد الإمارات وقطر التي سجلت أعلى نسبة بين الدول العربية بـ 87974 دولار أمركي، غير أنها سجلت مستويات منخفضة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بـ 2243 دولار أمريكي وهي نسبة منخفضة، وتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بين 350 و550 دولار امريكي في كل من الجزائر والامارات ومصر وعمان وموريتانيا، بينما تراوح في الدول التي ينخفض بها بين 80 و45 دولار أمريكي كالبحرين واليمن وجيبوتي والتي شهدت مستويات منخفضة أيا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. ويبين الشكل الموالي نسبة مساهمة الزراعة في الناتج لمحلي الإجمالي في الدول العربية .

الشكل رقم 05: نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023)

5.3 الاستثمار والانفاق الحكومي في قطاع الزراعة في المنطقة العربية:

عرف قطاع الفلاحة اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة مع سيعي العديد من الدول العربية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي فشهدت الاستثمارات في مجال الزراعة تطورات ملحوظة بين عامي 2018 و2019 وصولا إلى 5242.16 مليون دولار أمريكي لتتعثر بعدها بسبب جائحة كورونا وأزمة المناخ والتي عصفت بالعديد من الدول العربيةوكان الجفاف أبرز تغيراتها، كذلك ما عرفته المنطقة العربية من صراعات وحروب لتنخفض إلى 1243.12 مليون دولار أمريكي عام 2022، حيث سجلت انخفاضا في نسبة الاستثمارات الزراعية بالنسبة إلى الاستثمارات الكلية من 0.9% عام 2019 إلى 0.17% عام 2022، وشهدت حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي في الدول العربية ارتفاعا بلغ 0.77% عام 2022، بقيمة مضافة بلغت 160712.2 مليون دولار أمريكي عام 2022 انتقالا من 141400.87 مليون دولار عام 2018، وهذا يعكس مدى الأهمية لقطاع الزراعة في المنطقة العربية ومدى تعويل الدول عليه في تحقيق تنمية ريفية هادفة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتيوكذا القضاء على الجوع، وتوفير فرص عمل في قطاع الزراعة. ويبين الجدول الموالي الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعةوكذا الاستثمارات الزراعية في الوطن العربي للفترة الممتدة من 2018-2022 .

الجدول رقم 04: إجمالي الاستثمارات الكلية والزراعية والانفاق الحكومي على الزراعة في المنطقة العربية (2018-2022)

	الاستثمارات الكلية	الاستثمارات الزراعية	الإنفاق الحكومي على الزراعة	حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي (%)	القيمة المضافة للزراعة
2018	530739,83	4448,07	5429,92	/	/
2019	542411,57	5242,16	4572,1	0,77	141400,87
2020	589245,61	1194,97	6130,32	/	147917,82
2021	551522,83	1242,12	4985,39	0,71	147899,04
2022	704118	1243,12	4985,39	0,77	160712,24

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023)

هذا وشهدت العديد من الدول العربية إلى الدفع باستثمارات إضافية لتعزيز الناتج الزراعي حيث بلغت 63.2 مليار دولار في العراق عام 2023 و45.5 مليار دولار في الجزائر، وسعت العديد من الدول العربية إلى جذب استثمارات القطاع الخاص المحلية منها والأجنبية وذلك من خلال تطوير البنية الأساسية للزراعة وتقديم خطط إستراتيجية للتنمية الريفية والزراعية كما يبينها الجدول الموالي.

الجدول رقم 05: تقدير التكاليف لمرتبطة بتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة في البلدان العربية عام 2023 (مليار دولار)

البلد	استثمارات إضافية لتعزيز الناتج الزراعي	الوثيقة المرجعية
العراق	63.2	رؤية العراق 2030
الجزائر	45.5	رؤية الجزائر الوطنية 2030
المغرب	43.2	إستراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 في المغرب
مصر	18	استراتجية التنمية الزراعية المستدامة في مصر
عمان	13	إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة نحو 2040 في عمان
لبنان	5.5	الإستراتيجية الوطنية للزراعة في لبنان
تونس	4.8	خطة التنمية الوطنية التونسية
الأردن	0.5	خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني

المصدر: (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2024، صفحة 60)

4. مساهمة الإنتاج المحلي العربي في الأمن الغذائي:

تعتبر إتاحة الغذاء من أهم محاور الأمن الغذائي التي توضح قدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية، حيث تعتمد المنطقة العربية على الاستيراد في توفير نسب عالية من كميات احتياجاتها من سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية. ونوضح فيما يلي أهم السلع الغذائية التي يتمتع الوطن العربي أهم موارده الزراعية:

1.4 الموارد الزراعية في الوطن العربي:

-الأراضي الزراعية :

يقدر إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية بحوالي 197 مليون هكتار، تشكل حوالي 14.7 % من مساحتها الكلية البالغة حوالي 1339 مليون هكتار. فيما قدرت المساحة الزراعية الكلية عام 2023 بحوالي 76.8 مليون هكتار، وهي تشكل حوالي 39 % من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وحوالي 5.7 % من المساحة الكلية للدول العربية. وتنقسم المساحة الزراعية الكلية إلى أراضي مزروعة فعلياً بلغت مساحتها في عام 2023 حوالي 63.1 مليون هكتار، وأراضي متوكة بور بلغت مساحتها حوالي 13.7 مليون هكتار، سجلت المساحة الزراعية الكلية في عام 2023 زيادة طفيفة بالمقارنة مع عام 2022 بلغت حوالي 0.1 مليون هكتار، بينما شهدت المساحة المزروعة فعليا في عام 2023 نقصا يقدر بحوالي 139 ألف هكتار بالمقارنة مع عام 2022، أي حوالي 0.2 %، التراجع في مساحة أراضي الزراعة المطرية الموسمية بين عامي 2022 و2023، والبالغة حوالي 552 ألف هكتار، يساوي تقريبا أكثر من نصف مساحة الأراضي المتوكة بين عامي 2022 و 2023، وهذا يعود لقلة الأمطار في عام 2023، أما على مستوى أقاليم المنطقة، فنجد أن معظم المساحات المزروعة بصورة مستديمة (مطرية ومروية) في عام 2023 تركزت في إقليم المغرب العربي بمساحة حوالي 8.7 مليون هكتار 64.5 في المائة من إجمالي المساحة الزراعية المستديمة، وأن معظم المساحات المزروعة بصورة موسمية مطرية ومروية في عام 2023 كانت في إقليم الوسط بمساحة بلغت حوالي 20.4 مليون هكتار أي بنسبة 32.2 % من إجمالي المساحة الزراعية الموسمية، كما تركزت أيضا معظم الأراضي البور بمساحة حوالي 9.1 مليون هكتار أي بنسبة 66.5 % من إجمالي المساحة البور في هذا الإقليم أيضا. (بن إبراهيم المالكي، السعد، بن محمد التركي، و عيسى اللوغاني، 2024، صفحة 77) ويمثل الجدول التالي إجمالي المساحات الزراعية في الوطن العربي لعامي 2022و2023 .

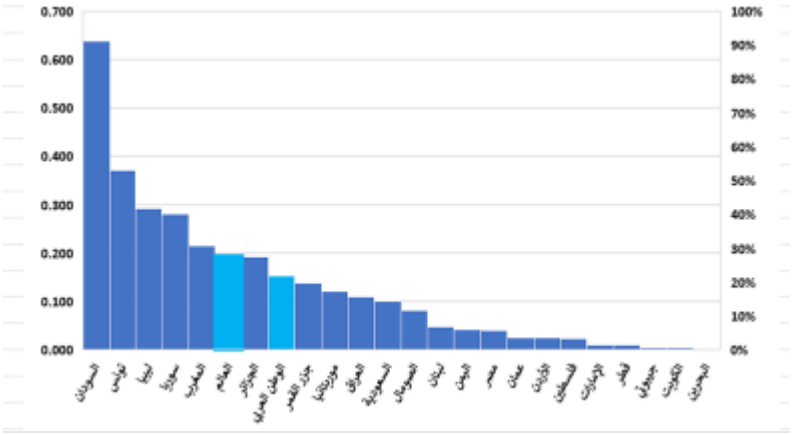
الجدول رقم06: المساحات الزراعية (2022 و2023) (مليون هكتار)

	متوسط 2022-2015	2015	2020	2022	2023	معدل النمو % 2023-2022
المساحة الزراعية الكلية	**75.40**	**74.17**	**79.42**	**76.652**	**76.770**	**0.2**
1-الأراضي الزراعية المستديمة	**12.79**	**9.63**	**13.62**	**13.500**	**13.481**	**0.1-**
أ-الزراعة المطرية	8.77	5.78	10.15	9.317	9.179	1.5-
ب-الزراعة المروية	4.02	3.85	3.47	4.183	4.302	2.9
2-الأراضي الزراعية الموسمية	**62.62**	**64.54**	**65.80**	**63.152**	**63.289**	**0.2**
أ-الزراعة المطرية	37.08	39.06	40.53	36.685	36.133	1.5-
ب-الزراعة المروية	11.46	10.18	13.40	13.056	13.488	3.3
ج-الأراضي المتوكة (بور)	14.07	15.30	11.87	13.411	13.668	1.9

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023).

هذا واستقر متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة على مستوى الوطن العربي عند نحو 0.15 هكتار للفرد في عام 2022 مقارنة بنحو 0.19 على المستوى العالمي. وبشكل عام يتجه المتوسط نحو التراجع سواء على المستوى العربي أو المستوى العالمي وذلك نتيجة الزيادات السكانية والتي تعتبر مرتفعة نسبيا في المنطقة العربية. ويختلف متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة من دولة عربية إلى أخرى، حيث تراوح المتوسط في عام 2022 بين 0.64 و0.28 في السودان وسوريا و0.37 في تونس و0.21 في المغرب، وبين 0.19 و0.10 في الجزائر والعراق والسعودية وموريتانيا، وبين 0.08 إلى 0.00 في باقي الدول العربية، وتظهر البيانات تدني نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد العربية مقارنة بالمتوسط العالمي، كما يبينها الشكل الموالي :

الشكل رقم 06: متوسط نصيب الفرد من الراضي المزروعة في الوطن العربي



المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023، صفحة 11)

2.4 الموارد المائية :

يقدر حجم المياه المتجددة سنويا التي تحصل عليها الدول العربية بحوالي 260 مليار م3، ويقدر الاستخدامات الزراعية بـ 205.1 مليار م3، بنسبة تقدر بأكثر من 80% من إجمالي حجم المياه المتجددة سنويا في الوطن العربي، بينما تعرف الاستخدامات الصناعية أدنى نسبة من استخدامات المياه بحوالي 5.7%، والتي تقدر بحوالي 14.5 مليار م3 في السنة ويبين الجدول أدناه استخدامات هذه المياه في القطاعات الرئيسية الثلاثة :

الجدول رقم 07: استخدامات المياه في القطاعات الرئيسية

الوصف	الاستخدامات الزراعية	الاستخدامات البلدية	الاستخدامات الصناعية	الاجمالي
حجم الاستخدام القطاعي سنويا (مليار $م^3$)	205.1	34.7	14.5	255.3
الاستخدام القطاعي	% 80.3	% 14	% 5.7	% 100

المصدر: (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2024، صفحة 81)

3.4 المساحة المزروعة بمحاصيل السلع الغذائية الرئيسية:

شكلت المساحة المزروعة من محاصيل الحبوب حوالي 37.57% من جملة المساحات المزروعة بالدول العربية في عام 2023م، ثم محا صيل الذرة الرفيعة والدخن حوالي 14.74% ثم تليها البذور الزيتية بنسبة 12.04% ثم محاصيل الفاكهة بنسبة5.1 %، بينما بلغت مساحة المحاصيل المزروعة الأخرى نحو 30.55%، ويشير جدول الموالي للتغيرات السالبة في مساحات محاصيل الحبوب خلال الفترة 2016-2023 و ذلك يعزى للتغيرات المناخية و الكوارث والأزمات التي تمر بها المنطقة العربية على الرغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تحسين أوضاع الأمن الغذائي.

الجدول رقم 08: مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (ألف هكتار)

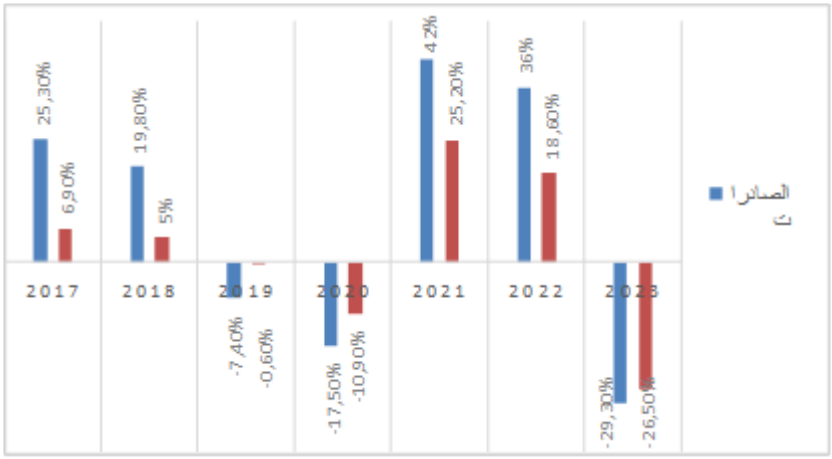
المحصول	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الحبوب	32474	31780	29803.42	30388.88	29301.32	26749.86	27683.89	27021
القمح	9348	10278	9839.125	10971.93	10868.92	10079.45	10605	10252
الأرز	692	703	523.982	1048.06	763.954	688.973	784.6105	684
الشعير	4742	5549	4979.559	5528.08	5995.921	3808.362	4292	4089
الذرة الشامية	1683	1370	1608.013	1447.809	1896.711	1460.604	1363.284	1396
الذرو الرفيعة	16009	13880	12852.75	11393	9775.813	10712.48	10639	10600
الدرنات	610	626	726.534	741.716	741.911	808.477	819.6892	769
البقوليات	1437	1436	1529.653	1678.93	2061.179	1569.015	1834.778	1679
البذور الزيتية	9505	9369	11817	13004	15300	13637.43	14200.74	8660
الخضروات	2879	2816	2624.69	2611.046	2465.836	2040.951	1961.524	1972
الفاكهة	4063	4686	4533.653	4011.883	3240.437	3673.641	3634.343	3691
المحاصيل السكرية	543	536	494.888	521.498	551.806	460.081	484.0221	552
قصب السكر	236	243	226.762	235.48	223.384	217.305	215.9613	229
الشمندر	306	294	268.126	286.018	328.422	242.776	268.0608	323

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023).

4.4 مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية في الوطن العربي:

عرفت التجارة الخارجية للوطن العربي تباطؤ في معدلات النمو للسلع الغذائية على مستوى الصادرات والواردات حيث شهدت معدلات سلبية خلال العام 2023 بـ -29.3% للصادرات و-26.5% للواردات انتقالا من 25.3% للصادرات عام 2017 في الوطن العربي وواردات سجلت 6.9% لنفس السنة، وهذا الانخفاض يمكن ايعازه إلى الحرب الروسية الاكرانية والتي أثرت على سلاسل الامداد للسلع الغذائية والتي أثرت سلبا على نمو التجارة العربية خاصة لعام 2023 كما يبينها الشكل الموالي :

الشكل رقم 07 : معدل نمو للتجارة العربية (الغذائية منها) خلال الفترة 2017-2023



المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023)

حيث سجلت الواردات الزراعية للوطن العربي لعام 2022 قيمة 114046.5 مليون دولار أمريكي منها 113396.3 مليون دولار أمريكي واردات غذائية والتي شهدت انخفاضا ملحوظا من 866636.6 مليون دولار عام 2020 بينما ارتفعت الصادرات الزراعية العربية من 46906 مليون دولار عام 2020 إلى 85374.4 عام 2022 أي بنسبة قدرت حوالي 54.% منها حوالي 70% صادرات غذائية قدرت قيمتها بـ 43937.3 مليون دولار عام 2022.

5.4 اتاحة الغذاء من خلال التجارة الخارجية في الوطن العربي:

تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في توفير السلع الغذائية للدول التي تعاني من نقص وانخفاض في الإنتاج المحلي من السلع الغذائية وخاصة الأساسية منها حيث تلجأ هذه الدول إلى الاستيراد من الدول التي لديها فائض، وبالتالي فهي تؤثر على توفر السلع وأسعارها، وما تزال الدول العربية تعتمد على الاستيراد في العديد من السلع الأساسية وخاصة الحبوب بكل أنواعها ، نظرا لما تواجهه المنطقة العربية من تحديات كنقص المياه والجفاف نتاج التغيرات المناخية كذلك الصراعات الداخلية والارتفاع للنمو السكاني والذي صحبه نقص في مناصب العمل وارتفاع نسبة البطالة والفقر في بعض الدول العربية، ويمثل الجدول التالي قيمة الصادرات والواردات للسلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2021-2023 .

الجدول رقم 09: قيمة الصادرات والواردات للسلع الغذائية في الوطن العربي (مليون دولار)

	الصادرات			الواردات		
	2021	2022	2023	2021	2022	2023
مجموعة الحبوب	1458.2	1017	1034.7	26649.7	33782.2	27130.8
القمح	398.2	132.8	252.3	11489.1	15904.7	12098.6
الأرز	95	109	196.7	4312.1	5453.8	4897.2
الذرة الشامية	358.1	186.9	126.2	6596.1	7629.8	6229.8
الشعير	179.6	178	178.8	2916.9	3183.8	1630.2
الذرة الرفيعة	2.7	13.5	2.5	70	117.1	77.2
حبوب أخرى	424.6	396.9	278.3	1265.5	1493.1	3197.9
البذور الزيتية	1168.8	1450.5	1677.5	2998	5437	3481.4
الزيوت النباتية	1924.3	1929.1	2132.3	5689.5	6650.3	5045.3

السكر	1691.1	1623.5	1284	2594.4	3258.8	2668
البطاطا	257.6	391.3	315.3	528.3	775	652.6
البقوليات	765.4	935.7	925	2055.2	2880.4	2199.3
الخضر	2757.5	3160.2	3386.4	2854.1	2754.5	2765.9
الفاكهة	4956.1	4833.4	4916.5	8901.8	9324.7	8464.4

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023، صفحة 32)

نلحظ من خلال الجدول ارتفاع الواردات لمجموعة الحبوب بنسبة 34.8% لعام 2023 بقيمة بلغت 27130.8 مليون دولار منخفضة عن عام 2022 والذي بلغت قيمة الواردات به 33782.2 مليون دولار، بينما تعرف قيمة الصادرات في مجموعة الحبوب مستويات منخفضة بـ 1017 مليون دولار عام 2023 حيث سجلت نسبة إجمالي قيمة الصادرات 4.1% لعام 2022، حيث سجل القمح أعلى قيمة للواردات العربية وتلاها الأرز بـ 12098.6 مليون دولار و4897.2 مليون دولار لعام 2023 مع انخفاض في القيمة مقارنة بعام 2022 في كل المحاصيل حيث شهدت قيمة الواردات من الشعير والذرة انخفاضات بلغت قيمتها 1630.2 و77.2 مليون دولار على التوالي لعام 2023 انتقالا من قيمة 3183.8 و117.1 مليون دولار عام 2022، ويشهد الوطن العربي انخفاضا في قيمة الصادرات نسبة إلى لواردات في كل السلع الغذائية بتفاوتات حسب أهمية السلعة وأساسيتها، وتعرف قيمة الصادرات ارتفاعات طفيفة في عام 2023 حيث ارتفعت قيمة صادرات القمح بـ 119.5 مليون دولار والأرز بـ 87.7 مليون دولار عام 2023، بينما هدت كل قيمة السكر والبطاطا والبقوليات انخفاضات طفيفة تزامنت مع انخفاضات في قيمة الواردات من هذه السلع، حيث سجلت قيمة الواردات الكلية 77945.9 لعام 2023 وبلغت قيمة الصادرات 25474.2 مليون دولار لنفس السنة. ويعزى التغير في قيمة الصادرات والواردات إلى التغير في نسبة الإنتاج الزراعي بين عامي 2022 و2023 والتي يبينها الجدول:

الجدول رقم 10: نسبة التغير في الإنتاج الزراعي في الوطن العربي 2022-2023 (%)

المحصول	**الانتاج**	**المحصول**	**الإنتاج**
الحبوب	6.5-	البذور الزيتية	0.9-
القمح	0.6	الخضروات	3.5-
الشعير	29.3-	الفواكه	7.8-
الذرة الشامية	13.9-	الالياف	23.4
الدرنيات	1.8-	المحاصيل السكرية	1.4
البقوليات	5.1		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2024، صفحة 37)

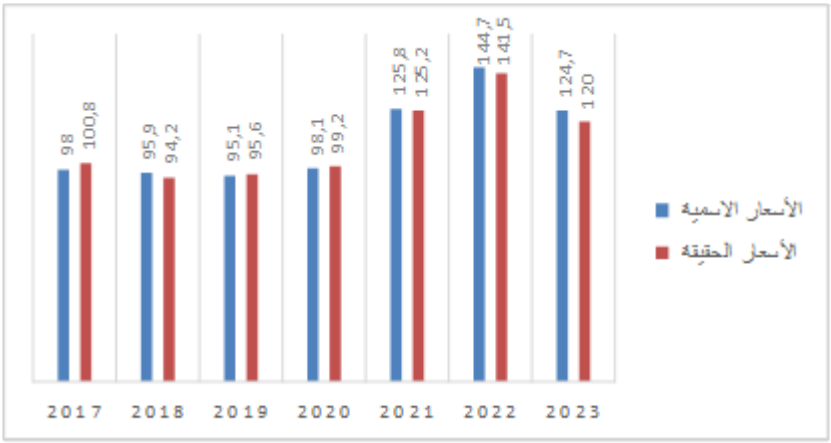
حيث يبن الجدول أن معظم محاصيل الحبوب عرفت انخفاضا في عام 2023 مقارنة بعام 2022وكانت أكبر نسبة تغير في الشعير بـ 29.3% والذرة بـ 13.9%، بينما سجلت البقوليات والمحاصيل السكرية ارتفاعا في نسبة الإنتاج مقارنة بعام 2022، ويعود هذا الانخفاض في الناتج الزراعي على معظم السلع الغذائية الأساسية إلى التغيرات المناخية وعدم قدرة بعض الدول العربية على التعامل مع هذه التغيرات خاصة في الحفاظ على الثروة المائية ورفع كفاءة استغلال المساحات الزراعية.

6.4 المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية وأسعارها وتأثيرها على الأمن الغذائي في الوطن العربي:

تعتبر أسعار الغذاء للسلع الرئيسية في الوطن العربي مأثرا بالسلب أو الايجاب لما لها من تأثير على القدرة الشرائية للفرد وبالتالي خفض أو رفع مستويات الجوع والفقر، عرفت أسعار الغذاء في الوطن العربي ارتفاعات في السنوات الأخيرة لما باتت تعتمد عليه بعض

الدول من استيراد للسلع الأساسية لتلبية حاجات السوق المحلية ونقص في المخزون الغذائي الحاد لبعض الدول العربية، خاصة مع ما تعرفه المنطقة العربية من نمو سكاني متزايد وانخفاض في البنية التحتية الزراعية، وهذا مع ما تبذله غالبية الدول العربية من جهود في دعم الأمن الغذائي والتمكين من الحصول على الغذاء، حيث شهدت أسعار السلع الغذائية تراجعا لعام 2023 مقارنة بعام 2022 من وهذا من 141.5 إلى 120 بتغير سنوي في الأسعار الحقيقية قدر بـ -21.6 عام 2023، مقارنة بتغير في الأسعار الحقيقية لعام 2021 والمقدر بـ 26، ويوضح الشكل الموالي أسعار السلع الأساسية في الوطن لعربي خلال الفترة 2017-2023 .

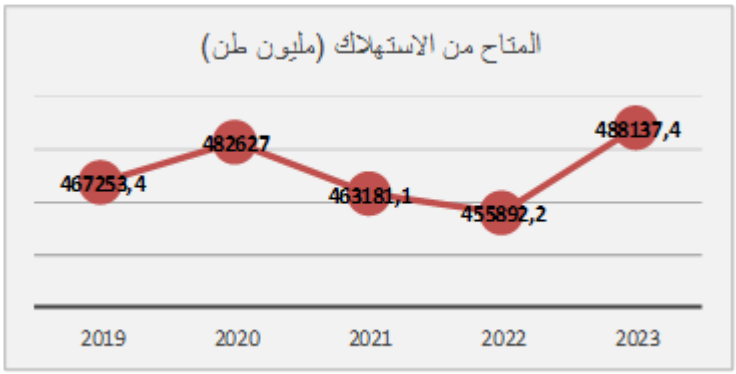
الشكل رقم 08: مؤشرات أسعار السلع الغذائية في الوطن العربي (2017-2023)



المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023)

وتتفاوت نسبة الاستهلاك للسلع الغذائية في الوطن العربي منها نصيب الفرد والوعي الغذائي للفرد العربي كذلك تأثير الصادرات والواردات والانتاج المحلي على نصيب الفرد من السلع، حيث يبين الشكل لموالي أن اجمالي المتاح للاستهلاك في الوطن العربي بلغ 488.1 مليون طن في عام 2023 مقارنة بـ 455.9 مليون طن في عام 2022، وتمثل الحبوب النصيب الأكبر من المتاح للاستهلاك بـ 139.2 ملون طن في عام 2023 ومثل القمح 75.6 مليون طن من المتاح تلته لذرة بـ 28.7 مليون طن والارز بـ 13.6 مليون طن ، بينما بلغ استهلاك الخضر والفواكه لعا م 2023 على التوالي 54.6 و41.7 مليون طن وسجل معدل التغير بين عامي 2022 و2023 للحبوب 20.08 كما سجلت الخضر والفواكه معدلات تغير قدرت بـ 3.85 و0.19 على لتوالي، وتشير هذه التغيرات إلى أهمية السلع النباتية في النظام الغذائي العربي .

الشكل رقم 09: المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (2019-2023)



المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على احصائيات (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023)

هذا وعرف متوسط نصيب الفرد من المتاح من الاستهلاك في الوطن العربي لعام 2023 ارتفاعات خاصة في الحبوب حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد منها إلى 294كجم/سنة من 249.4 كجم/السنة وشهدت معظم الحبوب ارتفاعات في متوسط نصيب الفرد ما عد الشعير والذي عرف انخفاضا قدرت نسبة التغير به بين عامي 2022 و2023 بـ -2.2 بينما شهد القمح والذرة والارز ارتفاعا في متوسط نصيب الفرد بلغ 159.7 و60.7 و28.8 كجم/السنة على التوالي لعام 2023 بنسب تغير قدرت بـ 1.5، 2.6 و5 بين عامي 2022 و2023، حيث تمثل الحبوب الجزء الاكبر من الاستهلاك الغذائي في الوطن العربي ويعزى هذا الارتفاع إلى سياسات الدول المتخذة في توفير السلع الأساسية من خلال تحسين الإنتاج المحلي وتغطية النقص بالاستيراد.

5. خاتمة:

تطرقنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى ماهية التنمية الفلاحية وأهم عوامل تحقيق الأمن الغذائي، كما استعرضنا أهم امكانيات الوطن العربي الزراعية وأهم انجازاته في مجال التنمية الريفية ومدى مساهمتها في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، ومن خلال ما سبق أمكننا استخلاص ما يلي :

- مفهوم التنمية الفلاحية قائم على أساس تعظيم مخرجات الإنتاج الزراعي وتخفيض نسبة الجوع وتحسين المستوى المعيشي لسكان الريف .
- لا تزال بعض البلدان العربية عاجزة عن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، حيث ما يزال الأمن الغذائي يشكل أكبر تحدياتها حيث بلغ اجمالي المتاح للاستهلاك في الوطن العربي 488.1 مليون طن في عام 2023، مسجلا ارتفاع في واردات الحبوب بلغ 34.8 %.
- سعي الدول العربية لتحقيق التنمية الريفية من خلال العمل على زيادة الإنتاج الزراعي ورفع نصيب الفرد من الناتج الزراعي حيث سجلت السعودية أعلى متوسط لنصيب الفرد من الناتج الزراعي عربيا بـ 732.25 دولار أمريكي عام 2022، والتشجيع على الاستثمار في قطاع الفلاحةوكذا وتوفير مناصب عمل .
- سعي الدول العربية إلى توفير بنية تحتية زراعية ملائمة للمحافظة على الموارد الزراعية الطبيعية وادارتها .
- الاعتماد على التنمية الفلاحية يفتح الآفاق أمام بلدان العربية لزيادة الفرص في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي ومواجهة المخاطر الغذائية مستقبلا.
- ان تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الوطن العربي لا يتوقف على وفرة الإمكانيات الطبيعية فحسب، بل يتطلب سياسة تعاون اقتصادي عربي متكامل، وتوجيه الاستثمار في الأراضي الزراعية الخصبة (مثل السودان ومصر والمغرب العربي)، مع تبني استراتيجيات ذكية لمواجهة الشح المائي.

وعلى ضوء الفرضيات المصاغة سابقا، وبناءا على الدراسات الاقتصادية والتقارير الصادرة عن لمنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمم المتحدة،وكذا التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي واحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، يمكننا صياغة النتائج التالية للدراسة على النحو التالي :

- ثبوت صحة الفرضية الأولى، حيث يمتلك الوطن العربي مقومات جغرافية ومؤهلات بشرية هائلة في المجال والقطاع الفلاحي، الذي يعاني من عدم الاستغلال الامثل لهذه الامكانيات .ويمكننا ادراج عدد من النتائج والمتمثلة في :عدم الاستغلال الامثل للدول العربية لمساحاتها الزراعية الشاسعة والغير مستغلة بالكامل، التفاوت في الامكانيات الغير منسقة بين الدول العربية من حيث الوفرة المالية للدول الخليج والوفرة الزراعية للدول المغرب العربي، الاعتماد المحدود على الامكانيات التكنولوجية الحديثة في لقطاع الزراعي ونقص الاستمارات به.

• ثبوت صحة الفرضية الثانية، حيث أن الدول العربية شهدت تطورا في مستويات التنمية الفلاحية والأمن الغذائي نظرا لتوسيع استثماراتها في القطاع الفلاحي. ويمكننا القول أن مساهمة الإنتاج الزراعي بشكل كبير في زيادة الإنتاج المحلي لبعض الدول، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الأمن الغذائي المطلوب .

• ثبوت صحة الفرضية الثالثة، حيث أن الأمن الغذائي العربي مهدد بشكل مستمر بسبب التغيرات المناخية والتبعية الاقتصادية للخارج. ويمكننا القول أن التغيرات المناخية القاسية كالجفاف والتصحر تؤثر بشكل سلبي ومباشر على حجم المحاصيل السنوية ومساحة الأراضي الرعوية،وكذا ضعف "التكامل الزراعي العربي المشترك"، حيث لا تزال التجارة البينية الزراعية بين الدول العربية دون مستوى الطموحات .

ويمكننا تقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة في :

- استمرار البلدان العربية في تكوين ومراقبة مخزونات غذائية كافية من السلع الإستراتيجية، خاصة بعد ما عرفته هذه الدول من ضرر بسبب التغيرات المناخية والصراعات والحروب.
- تبسيط إجراءات استيراد الغذاء، سواء على مستوى التخفيف من القيود الإدارية، تنظيم عملية استيراد مشتركة للسلع من طرف الدول العربية.
- السعي إلى وضع برامج خاصة بدعم قطاع الفلاحة وتشجيع الاستثمار فيه من قبل صغار المستثمرين والمنتجين المحليين والاجنبيين .
- السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي من قبل الدول العربية خاصة بعد ما عرفته مسالك التجارة الدولية للغذاء من عوائق وعقبات بظهور صراعات كالصراع الروسي الأكراني.

6. قائمة المراجع:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. (2024). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. بيروت.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2023). *التقرير السنوي 35 لأوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2023*. الخرطوم.
- حمدي باشا، و نصيرة محاجبية. (2014). *مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية*. جامعة ورقلة.
- حمزة دبار. (2019). دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2016) (أطروحة دكتوراه). 41-44. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- رابح زيري. (2010). دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي. *مجلة جديد الاقتصاد، 5*(1)، الصفحات 82-94.
- فاطمة بكدي، و رابح حمدي باشا. (2016). *الأمن الغذائي والتنمية المستدامة* (الإصدار 1). الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- لما الشمايلية. (2020). *التنمية الريفية: مفهوم، أهداف، أسس، وسائل، معوقات التنمية الريفية والطاقة*. بيروت: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- محمد رفيق أمين حمدان. (1999). *الأمن الغذائي- نظرية ونظام وتطبيق*. عمان: دار وائل للنشر.
- نادية حمدي باشا، و نصيرة محاجبية. (2014). مقاربة مفاهيمية نظرية الأمن الغذائي "دراسة واقع الغذاء العربي". *مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية* (الصفحات 41-44). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- هجيرة عمرون. (2017). واقع التنمية الريفية في الجزائر (السياسات- المشاكل- الآفاق). *مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 4*(2)، الصفحات 1096-1110.